

وثيقة رقم 20 :

بيان صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح حول نشر قناة الجزيرة لوثائق المفاوضات مع "إسرائيل"²⁰

25 كانون الثاني/ يناير 2011

اجتمعت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وتدارست قضية وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المبتوتة عبر قناة الجزيرة الفضائية.

وجاء في البيان:

إن حركة فتح وهي إذ تؤكد أن الشعب الفلسطيني بالثقة التي منحها لقيادته السياسية برئاسة الأخ محمود عباس سيصدم المتأمرين على مشروعه الوطني، فإنها على يقين بأن شعبنا الفلسطيني سيفشل هذا الهجوم المبرمج المنظم من حيث التوقيت والوسائل المستخدمة بقوة وعيه الوطني الناضج والمسئول، وقدرته على التمييز بين الحق والباطل.

إن قيادة الحركة إذ تطمئن الشعب الفلسطيني بأن المشروع التحرري الوطني الفلسطيني لا يخضع لابتزازات سياسية، أو مساومات إقليمية، وأن محاولات الاستهتار بوعي ودكاء الشعب الفلسطيني والأمة العربية لا تعني بالنسبة لنا إلا هجوماً غادراً من الخلف يهدف لاختراق موانع صمود شعبنا وقيادته السياسية وثباته على تمسكه بحقوقه المشروعة، فهجوم قناة الجزيرة الإعلامي جاء في ظل اشتباك سياسي فلسطيني حاد مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي المدعومة من الإدارة الأمريكية وهذا ما يدعو للتساؤل عن المستفيد مباشرة من هذه الحملة، وتأتي متزامنة مع حملة على حركة فتح، رائدة المشروع الوطني بهدف إضعاف جبهتنا الداخلية الفلسطينية تمهيداً لتمرير مشاريع حكومة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني المرحلية، والضغط علينا لقبول خطة ليرمان.

إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح لتؤكد لجماهير شعبنا العظيم الحقائق والثوابت التالية:

أولاً- أن كل مواقف القيادة الفلسطينية معلنة، وأنه لا أسرار فيما يتعلق بالحقوق الثابتة والمشروعة لشعبنا. وأن أي اتفاق يتم سيعرض على الشعب الفلسطيني.

ثانياً- أن الحركة تؤكد على تمسكها بالثوابت الفلسطينية، وعلى الموقف الفلسطيني الواضح، المتمسك بالثوابت الوطنية التي هي محور إجماع وطني.

ثالثاً- أن القيادة الفلسطينية كانت وما زالت تحرص على وضع الشعب الفلسطيني في صورة التطورات والأحداث المتعلقة بمصير ومستقبل القضية والصراع مع الاحتلال ومعركة المفاوضات كإحدى وسائلنا النضالية والكفاحية.

رابعاً- أن القوى الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية على علم بتفاصيل المفاوضات ومفصلها الأساسية، وأنه لا يوجد ما يخفى عن قيادات القوى الوطنية بحكم الإيمان بالشراكة والمسئولية التاريخية في القرار والمصير. وعليه فإن تفاصيلها معروفة للجمهور الفلسطيني وللقيادات الفلسطينية صاحبة القرار والتأثير الجماهيري.

خامساً- أن الجامعة العربية، والقادة العرب المعنيين مطلعون أولاً بأول على أحداث وتطورات ومجريات المفاوضات.

سادساً- أن تأكيد رئيس طاقم المفاوضات بأن الوثائق والخرائط مجتزأة وليست أصلية يبين بوضوح أن المستهدف أولاً هو صمود الشعب الفلسطيني وإنجازاته السياسية.

سابعاً- أن اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني تعتبر الحملة بمثابة عملية اغتيال سياسي يستهدف رئيس حركة التحرر الوطنية الفلسطينية رئيس الشعب الفلسطيني، ونسف الإنجازات السياسية التي حققها شعبنا على صعيد بناء مؤسسات السلطة الوطنية، وقطع الطريق على الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وهجوماً من الخلف لإجهاد المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري ديمقراطي تقدمي في المنطقة العربية.

ثامناً- أن اللجنة المركزية تنبه قناة الجزيرة [و] وسائل إعلام تبني حملتها من الانزلاق في فخ الدعاية المنظمة ضد القيادة الفلسطينية بغرض التأثير السلبي على الروح المعنوية للشعب الفلسطيني والموقف السياسي المتقدم وتدعوها إلى عدم الاصطفاف في الجبهة المعادية لطموحات وأهداف الشعب الفلسطيني.. وتؤكد أنها ستبقى أمينة على القرار التاريخي، وأن شعبنا الفلسطيني قوي على حماية إنجازاته والمشروع الوطني، بثقة عالية حتى تحقيق الحرية والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

وثيقة رقم 21:

مؤتمر صحفي لهيلاري كلينتون ووزير الخارجية الأردني ناصر جودة حول العلاقات والربيع العربي و"عملية السلام" والمفاوضات²¹ [مقتطفات]

26 كانون الثاني/ يناير 2011

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث الرسمي

تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري رودام كلينتون ووزير خارجية الأردن ناصر جودة بعد اجتماعهما في 26 كانون الثاني/ يناير 2011

الوزيرة كلينتون: مرحباً بالجميع، وأهلاً بكم في وزارة الخارجية. وأرحب خاصة بصديقي وزميلي وزير الخارجية، الذي كان لي حظ لقائه عدة مرات خلال السنتين الأخيرتين، لمناقشة مجموعة من القضايا الجدية والهامة جداً.

قبل أن أبدأ الحديث حول اجتماعنا اليوم، أريد أن أقول كلمة عن الاحتجاجات الجارية في القاهرة وفي مدن مصرية أخرى. فإننا إذ نراقب الوضع بدقة بالغة، ندعو كافة الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن ممارسة أعمال العنف. إننا ندعم الحقوق العالمية للشعب المصري التي تشمل حقوق حرية التعبير والاجتماع والتجمع. ونحث السلطات المصرية على عدم منع المظاهرات السلمية أو حجب مواقع الاتصالات، بما في ذلك مواقع شبكات وسائل الإعلام الاجتماعية.